

المؤشر
السعري

6795.7

بتغير قدره

-26.2

المركزي، يوافق لـ 'الدولي' والاستثمارات الصناعية' على شراء 10% من أسهمهما

مع ضرورة الالتزام بما وضعه البنك المركزي من ضوابط وشروط في شأن تملك الشركة المساهمة لأسهمها إضافة إلى ضرورة الالتزام بأحكام المادة «115» مكرر من قانون الشركات التجارية وأحكام القرار الوزاري رقم «10» لسنة 1987 وتعديلاته بموجب القرارين الوزاريين رقم «11» لسنة 1988 ورقم «273» لسنة 1999.

وافق بنك الكويت المركزي لبنك الكويت الدولي على طلبه بتمديد الموافقة السابق إصدارها له لشراء 10% من أسهمه لمدة ستة أشهر أخرى تنتهي في 28 مايو 2010، وكذلك وافق على طلب شركة الاستثمارات الصناعية والمالية بشراء ما لا يتجاوز 10% من أسهمها المصدره والمدفوعة بالكامل لمدة ستة أشهر اعتباراً من 26 نوفمبر الجاري، وذلك

السوق يحتاج إلى استمرارية في الإنفاق العام لضمان ديمومة الانتعاش

تراكمات الأزمة..
وتحديات الانتعاش



تحديات الانتعاش

الاستفادة من ارتفاع النفط لإعادة
بناء الاحتياطات الدولية للحفاظ
على مستوى الإنفاق الحكومي

تنويع مصادر الدخل وإعادة
التفكير في الاستثمارات
الخارجية بطريقة أكثر كفاءة

تراكمات الأزمة

مواصلة التصدي لضعف
نظم إدارة المخاطر والإفراط
في الرفع المالي للمؤسسات

بناء إطار عمل مؤسسي كهيئة
سوق المال والمقاصة العقارية
وتقوية نظم الرقابة المالية

إثراء الحياة من خلال النجاح الإستثماري

في ميزانيتها وبنائها نظام مؤسسي لكافة
الاطر الاقتصادية المساهمة في الاقتصاد
الوطني كإقرار هيئة لسوق المال وتأسيس
مقاصة عقارية وغيرها من مؤسسات.
وأكدت المصادر على ضرورة الاستفادة
من مرحلة الانتعاش العالمية الحالية سواء
كانت مرحلية أو دائمة في إعادة بناء أرصدة
احتياطياتها المالية الدولية من خلال ارتفاع
الحاصل في أسعار النفط مما يساهم في
وضع الأساس اللازم للحفاظ على مستوى
الإنفاق الحكومي لأن التحرك الذي قامت به
الحكومة الكويتية لمواجهة تداعيات الأزمة
المالية العالمية وتأثيراتها على الكويت
جاء اعتماداً على الاحتياطات الكبيرة التي
تجمعت قبل الأزمة.

وفيما تساءلت المصادر عما اذا كانت
الأزمة في الكويت قد وصلت الى القاع
وبدأت فعليا عملية الانتعاش على الصعيد
المحلي أم لا؟ لاسيما ان اقتصادات المنطقة
متخلقة عن الدورة الاقتصادية العالمية
لفترة قد تتجاوز الـ 6 أشهر، أكدت أن
أهم بؤابر الانتعاش الاقتصادي العالمي
وانعكاساته على الاقتصاد المحلي يتجلى
في أسعار النفط فقط في الوقت الحالي
مؤكدة على ضرورة تنويع مصادر الدخل
في الدول وعدم اعتمادها على النفط وحده
وإعادة النظر في الاستثمارات الخارجية
وتطبيقها بصورة أكثر كفاءة.

وأشارت المصادر الى تصريحات محافظ
البنك المركزي خلال ملتقى الكويت المالي
الذي بين فيه أن توقعات صندوق النقد
الدولي لنمو الاقتصاد الكويتي خلال العام
الحالي تتجاوز الـ 1% بقليل الأمر الذي
اعتبرته ليس بالجيد بالنسبة الى دولة
كالكويت. لافتة الى أن هذه التوقعات
بنيت على أساس أسوأ سيناريو واستمرار
للأزمة.

وكان صندوق النقد الدولي قد توقع
نمواً في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في
دول الشرق الأوسط المصدره للنفط بما
يعادل 1,4% خلال العام الحالي فيما تصل
الى 4,1% خلال العام القادم واستثنى منها
دول مجلس التعاون الخليجي الذي توقع
أن ينمو ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي
0,7% في العام الحالي ويصل الى 5,2%
العام المقبل، كما توقع الصندوق أنه مع
ارتفاع أسعار النفط وعودة الانتعاش
المنتظر في الطلب العالمي سترتفع الإيرادات
النفطية فتسمح للبلدان المصدره للنفط
بإعادة بناء أرصدة احتياطياتها الدولية
بأكثر من 100 مليار دولار العام القادم
مما سيساهم بدوره في وضع الأساس
للزام للحفاظ على مستوى الإنفاق العام
مع توقعات بزيادة حصة دول مجلس
التعاون الخليجي من الواردات العالمية من
2,7% في العام الماضي الى 3,2% في العام
الحالي والقادم فسيبقى إسهام المنطقة
بالطلب العالمي قويا.

فواز كرامي
لعل الأثر الأهم الذي تركته الأزمة العالمية
على الاقتصاد المحلي هو الانخفاض الحاد
لأسعار النفط الذي أدى الى توقف تدفقات
رؤوس الأموال الداخلة والتي حاولت الكويت
التصدي لها من خلال الإنفاق الحكومي
المعكس لاتجاهات الدورة الاقتصادية والذي
كان محدوداً وظيفياً مقارنة بباقي الدول
الخليجية أو الدول المصدره للنفط والتي
تمتلك احتياطات نقدية كبيرة لأسباب لا
تخفى على أحد.

ومع بدايات ظهور مؤشرات انتعاش
اقتصادي عالمي وان وصف بالبطيء والذي
تجلى بوضوح من خلال ارتفاع أسعار
النفط والأرباح المفاجئة في الربع الثالث
لمؤسسات مالية واقتصادية عالمية فإن
هناك تحديات وأولويات جديدة تفرضها
مرحلة الانتعاش تختلف تماماً عن مرحلة
الانكماش التي سبقتها مع ضرورة استمرار
في مواجهة التراكمات التي ولدتها الأزمة
خلال الفترة الماضية لاسيما تلك المتعلقة
بأوجه القصور في القطاع المالي.
ومرحلة الانتعاش التي تعتبر مرحلة
اقتصادية انتقالية في الدورة الاقتصادية
بين هبوط حاد وبدايات الانتعاش تفرض
تدابير وإجراءات مالية جديدة وسياسات
اقتصادية مختلفة نوعاً ما عن السابقة
مع الاستفادة من التجارب التي ولدتها
الأزمة.

خبراء ومتابعون اقتصاديون للشأن
الاقتصادي المحلي أكدوا لـ «الأنباء» ان
مرحلة الانتعاش الاقتصادي في حال
استمراره تتطلب وضع استراتيجيات
لسحب دعم السيولة الاستثنائي الذي
قدمته الحكومة أثناء الأزمة وإن كان محدوداً
نوعاً ما مقارنة بباقي الدول الخليجية
والذي هدف بالأساس الى تخفيف آثار
الأزمة العالمية على الاقتصاد المحلي كـ
«المحفظة الوطنية» و«قانون الاستقرار
المالي» في حال إقراره وغيرها.

أما فيما يخص الخطة الخمسية فأكدوا
ضرورة تطبيقها لأن مرحلة الانتعاش
الاقتصادي تتطلب مواصلة الإنفاق العام
على البنية التحتية والتنمية الاجتماعية
لأجل ديمومة الانتعاش واستمراره.
أما على المستويين القصير والمتوسط
فعلى الاقتصاد المحلي مواصلة التصدي
لأوجه القصور في القطاع المالي والرفع
أوجه القصور ضعف نظم إدارة المخاطر
والإفراط في الرفع المالي للمؤسسات المالية
لتكون تقوية التنظيم والرقابة الماليين
عنصراً بالغ الأهمية، لاسيما ان هاتين
المسائلين كانتا مهملتين بشكل كبير والعمل
على تطويرهما وتقويتها لتكونا بمثابة
«مناعة» ضد الهزات الاقتصادية المستقبلية
في حال حدوثها بالإضافة الى مواصلة
الإجراءات التي تعطي المزيد من الشفافية
للمؤسسات المالية الكويتية وعدم التلاعب



nbkcapital.com

في شركة الوطني للإستثمار (NBK Capital) هدفنا هو بناء شراكة مبنية على الثقة مع
عملائنا. كأحد البنوك الاستثمارية الرائدة في المنطقة، نسعى لخلق القيمة والحلول المالية من
خلال خدماتنا المبتكرة والإستراتيجية. خبرتنا وسجلنا الحافل يضمنان لعملائنا راحة البال
والتنمؤ المالي.

إثراء الحياة



شركة الوطني للإستثمار أفضل بنك إستثماري في
الشرق الأوسط 2009